الأمم المتحدة S/2007/346

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على السودان، أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي ألقاه أمام المجلس الوطني في هذا الشأن السيد لام أكول أجاوين، وزير خارجية جمهورية السودان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المحمود عبد الحليم **محمد**
الممثل الدائم

180607 180607 07-38079 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بيان وزير الخارجية أمام المجلس الوطني بشأن الجزاءات المفروضة على السودان من جانب الإدارة الأمريكية

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

السيد رئيس المجلس الوطني

أعضاء المجلس الأفاضل

زملائي، السادة الوزراء

يشرفني أن أخاطب هذا الجمع الموقر اليوم وأن أثني على دوره الريادي في التصدي للقضايا الوطنية، ولجميع المحاولات الرامية إلى استهداف السودان وهي المسألة التي تستلزم تضافر جهودنا من أجل الدفاع عن مصالح السودان العليا وصون إنجازاته.

وأنتم تدركون أن مساعينا الدؤوبة، المنبثقة عن التزام حكومة الوحدة الوطنية بتحقيق السلام في جميع أنحاء السودان، تتواصل من أجل تنفيذ اتفاق سلام دارفور، الموقع في أبوجا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، بشتى مواده (تقاسم السلطة، وتقاسم الثروات، والترتيبات الأمنية، والحوار بين الدارفوريين). وقد استمرت جهودنا المخلصة المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية في دارفور وذلك باعتماد عدد من القرارات واتخاذ ترتيبات تُوجت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ بتوقيع مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والأمم المتحدة والتي حظيت بترحيب الأطراف كافة. وفي هذا السياق، واصل السودان التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال عدد من الاتفاقات والتفاهمات منها توصيات أديس أبابا المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي و مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكانت هذه الوثائق بمثابة منعطف جديد في العلاقات بين السودان والأمم المتحدة حيث حل التعاون الكامل بين الطرفين محل المواجهة بينهما. وقد تمخضت هذه الاجتماعات، كما أوضحت من قبل أمام مجلسكم الموقر، عن اتفاق تام بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مجموعة الدعم القوي؛ وعن وثيقة توافق طرابلس المتعلقة بالتسوية السياسية لمشكلة دارفور.عن طريق التفاوض. وتلا ذلك اجتماعات أخرى عُقدت في الرياض وأديس أبابا وطرابلس.

سيدي الرئيس

الأعضاء الأفاضل

لقد تم التوصل إلى اتفاق،كما ذكرت لكم من قبل، مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تناول ما يلي:

١ - التعجيل بإجراء مفاوضات سلام بين حكومة السودان والفصائل غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور.

٢ - تقديم الأمم المتحدة الدعم لقوات الاتحاد الأفريقي في دارفور عن طريق مجموعتين من تدابير الدعم تؤديان في نهاية المطاف إلى نشر العملية المختلطة.

وقد اتفقت الأطراف الثلاثة على التفاصيل المتعلقة بمجموعتي الدعم الخفيف والقوي اللتين بدأ تنفيذهما بالفعل. كما أبدى السودان موافقته على صلاحيات الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى تعيين شاغل هذا المنصب.

وقد تلقينا يوم الجمعة الماضي الموافق ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، اقتراحا من الأمم المتحدة بشأن المرحلة الأخيرة، أي العملية المختلطة تعكف سلطاتنا المختصة على دراسته حاليا تمهيدا لمشاركة وفدنا في الاجتماع الثلاثي المزمع عقده قريبا في أديس أبابا لمناقشة تفاصيل هذه المرحلة. وفي أعقاب ذلك، ستصدر الأمم المتحدة، طبقا لاتفاقات أديس أبابا، قرارا بشأن تمويل العملية المختلطة في دارفور ثم تتولى عندئذ البلدان الأفريقية توفير القوات الإضافية اللازمة.

وفيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض، اعتمد اجتماع طرابلس المعقود يومي ٢٨ و٢٩ من نيسان/أبريل الماضي "توافق طرابلس"، وهو عبارة عن وثيقة ترسم خريطة للطريق تهدف إلى إحلال السلام عن طريق مفاوضات يقوم بدور الوساطة فيها كل من الاتحاد الأفريقي ممثلا في مبعوثه الدكتور سالم أحمد سالم والأمم المتحدة ممثلة في مبعوثها السيد يان إلياسون. والجهود جارية الآن على قدم وساق من أجل تحقيق هذه الغاية.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن شاركوا مشاركة فعالة في تفاهمات أديس أبابا وتوافق طرابلس ووافقوا عليها.

أما بالنسبة لتنفيذ اتفاق سلام دارفور، فقد تحقق، كما ذُكر أمام هذا المجلس الموقر من قبل، الكثيرُ مما اتفق عليه في مجالات تقاسم السلطة و تقاسم الثروات والترتيبات الأمنية.

سيدي الرئيس

الأعضاء الأفاضل

بالرغم من جهودنا المخلصة التي أوجزتها لكم فيما سلف والتي بلغت، كما تعلمون، مراحل متقدمة تبشر بالتوصل إلى حل مبكر لمسألة دارفور، فقد خرجت علينا الإدارة الأمريكية كعادتها بتدابير لا توصف إلا بأنها تهدف إلى إجهاض الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع في الإقليم. ففي بيان ألقاه الرئيس الأمريكي جورج و. بوش ، يوم الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ ولم يكن قد مضى سوى أربعة أيام على حصول السودان على التفاصيل المتعلقة بالمرحلة الأخيرة للدعم المقدم من الأمم المتحدة في دارفور، أعلن الرئيس الأمريكي عن فرض جزاءات إضافية على السودان، وساق الأسباب التالية التي أدت إلى فرض الجزاءات:

١ - استمرار الإبادة الجماعية في دارفور.

٢ - عم وفاء السودان بالتزاماته ومحاولاته التلكؤ.

٣ - عدم اتخاذ حكومة السودان خطوات لنزع سلاح الميليشيات وقد مر عام على توقيع اتفاق سلام دارفور.

وهي اتهامات مألوفة اعتدنا سماعها من الإدارة الأمريكية، ولا أساس لها من الصحة بتاتا. وقد جاءت الجزاءات في سياق الأوامر التنفيذية الرئاسية السابقة، لا سيما الأمر رقم ١٣٠٦٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الذي أصدره الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون بشأن التحفظ على أصول الحكومة السودانية وحظر المعاملات التجارية معها، والأمران الصادران عن الرئيس الحالي جورج و. بوش وهما الأمر رقم ١٣٤٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن التحفظ على الأصول المملوكة لشخصيات ارتبط اسمها بالنزاع الدائر في إقليم دارفور والأمر رقم ١٣٤١٢ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن التحفظ على أصول حكومة السودان وحظر المعاملات التجارية معها. وقد تضمنت العقوبات المفروضة أخيرا ما يلي:

(أ) حظر المعاملات المالية مع ثلاث شخصيات سودانية وتجميد الأصول المملوكة لها، وفيما يلي أسماء تلك الشخصيات:

١ - السيد/ أحمد هارون، وزير الدولة للشؤون الإنسانية.

٢ - الفريق عوض بن عوف، مدير جهاز الاستخبارات العسكرية.

٣ - الدكتور خليل إبراهيم، حركة العدل والمساواة.

(ب) استبعاد ٣١ شركة متهمة بالإسهام في دوران رحى النزاع في دارفور من النظام المالي للولايات المتحدة، وفرض حظر بموجب القانون على التعامل التجاري بينها وبين رعايا أو شركات الولايات المتحدة. وهذه الشركات هي:

١ - شركات صناعة السكر (شركة عسلاية، شركة الجنيد، شركة حلفا الجديدة، شركة سنار، الشركة السودانية لإنتاج السكر).

٢ - شركات النفط والتعدين (شركة أعمال المناجم المتطورة، شركة النفط الحديثة، شركة بشاير، شركة رام للطاقة، المجموعة النفطية ذات التكنولوجيا المتقدمة).

٣ - شركات الصناعات الكيميائية وصناعة الأدوية (شركة الأعمال الكيميائية المتطورة، الشركة التجارية للأعمال الكيميائية، شركة الفرا للصناعات الكيميائية، مختبرات الوفرة للأدوية).

٤ - شركات الصناعات الزراعية والزيوت النباتية (شركة النيل الأزرق السودانية العربية للزراعة، الشركة العربية للزراعة، الشركة العربية السودانية للحبوب، الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية، مشروع الجزيرة).

٥ - شركات صناعة السيارات (شركة جياد لصناعة السيارات، شركة جياد لإنتاج السيارات والمركبات الثقيلة، شركة سودان ماستر تكنولوجي).

٦ - شركات النقل (شركة عزة للنقل الجوي، شركة سكك الحديد السودانية الحديثة).

٧ - شركات التكنولوجيا المتطورة (شركة هاي كوم، شركة هاي تك كونسلت، شركة هاي تك جروب، شركة الأعمال الهندسية المتطورة، شركة هاي تك للصناعات الكيميائية).

٨ - الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل).

٩ - شركة السنط للتنمية المحدودة.

١٠- شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.

(ج) إصدار توجيهات لوزارة الخزانة الأمريكية لإعمال الجزاءات التي سبق فرضها على السودان.

(د) التشاور مع بريطانيا وبقية حلفاء الولايات المتحدة للعمل على إصدار قرار جديد لمجلس الأمن تُفرض بموجبه جزاءات دولية جديدة على السودان، وعلى الأشخاص الضالعين في أعمال العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان وإعاقة عملية السلام في دارفور إضافة إلى فرض حظر واسع النطاق على بيع الأسلحة لحكومة السودان ومنع الحكومة من تحليق طائرات عسكرية في سماء دارفور.

سيدي الرئيس

أعضاء المجلس الأفاضل

إن فرض الجزاءات الأمريكية في هذا الوقت الذي تشهد فيه العملية السلمية في دارفور تقدما إيجابيا، كما ذكرت فيما سلف، إنما يدل على سوء تقدير الإدارة الأمريكية ويفضح نواياها السيئة وعزمها على إجهاض كافة الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية لا لمشكلة دارفور فحسب بل لكل النزاعات في المنطقة، وذلك خدمة لمخططاتها في المنطقة. ولست بحاجة إلى تذكيركم بالموقف المريب الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في نيسان/أبريل الماضي حينما دعا البلَدان إلى فرض جزاءات على السودان في أعقاب موافقتنا على مجموعة الدعم القوي، وهو الموقف الذي أثار دهشة وانزعاج الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن. وهذا دليل على أن نوايا هذين البلدين إزاء السودان لا تمت بصلة للحالة في دارفور ولا لسكان هذه المنطقة.

ولذلك، فإننا نتوقع أن تستمر المخططات الأمريكية ضد بلدنا عن طريق زيادة الضغوط وتكثيف الحملات المضللة، بما في ذلك مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرارات جديدة ضد السودان. ونحن مصممون على مقاومة تلك المخططات بتعزيز جهودنا المبذولة على الصعد التنفيذية والتشريعية والسياسية والشعبية وبالتعاون مع أصدقائنا في المجتمع الدولي وجميع القوى المحبة للسلام، من أجل تحقيق ما يلي:

- إحباط محاولات الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تُفرض بموجبه جزاءات على السودان.
- توضيح جوانب الاتفاق الدولي المتعلق بقوة الأمم المتحدة، وتذكير الأطراف بأهمية احترام المسائل المتفق عليها وبيان استجابة الحكومة السودانية وتعاونها مع الأطراف الإقليمية والدولية من أجل إنجاح العملية السياسية، وذلك لدحض المزاعم الأمريكية التي تتهمنا بعدم الوفاء بالتزاماتنا.

- التحضير الجيد للمشاركة في الاجتماع الثلاثي المقبل المزمع عقده في أديس أبابا بشأن العملية المختلطة وإعداد عرض بناء وقوي لهذا الاجتماع.

- الدعوة إلى تعزيز الجبهة الداخلية من خلال كشف النوايا الأمريكية إزاء السودان وتأثيرها السلبي على وحدة بلدنا وأمنه ورفاه شعبه.

- احتواء الخطط الأمريكية الرامية إلى فرض العزلة على السودان وإلى الترويج لمبدأ فرض الجزاءات وتضليل الرأي العام الدولي بالمبالغة في تصوير الحالة في دارفور.

وسوف يتسنى ذلك بكشف الستار عما يلي:

١ - أن السياسة الأمريكية تضع العراقيل في طريق عملية السلام وتعوق الجهود الجارية الرامية إلى التوصل إلى حل، حيث أنها تشجع الفصائل غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور على اتخاذ موقف متشدد وهو ما يدفع تلك الفصائل إلى مواصلة تحدي إرادة الشعب السوداني والمجتمع الدولي.

٢ - أن السياسة الأمريكية متناقضة بشكل واضح: فقد أعربت الإدارة الأمريكية عن تأييدها لاتفاق أبوجا في الوقت الذي تغل فيه يد حكومة السودان وهي الطرف الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية لتنفيذ الاتفاق.

٣ - أن السياسة الأمريكية تقوم على الاستهانة المتعمدة بالجهود الدولية والنوايا الحسنة لشركاء السلام في دارفور. وهذه السياسة تؤدي إلى تفاقم العراقيل التي تضعها الأطراف غير الموقعة على الاتفاق، وهي تثير الارتباك وتفضي إلى تشويه الحقائق في أذهان وتفاعل الأطراف الدولية التي تتناول المسألة بشكل موضوعي.

٤ - تؤثر الجزاءات تأثيرا سلبيا على اقتصاد الشعب السوداني وسبل رزقه.

٥ - تنبثق الجزاءات الأمريكية عن الشواغل السياسية الداخلية لحكومة الولايات المتحدة ولا تمت بصلة للحالة الفعلية في دارفور، وهي لا تتفق مع الموقف الذي اعتمده المجتمع الدولي لا سيما بعد القرارات التي اتخذت في أديس أبابا وأبوجا ونيويورك في نهاية العام الماضي.

٦ - يأتي الموقف الأمريكي في توقيت غير مناسب حيث طرأت على المسار السلمي والأمني تطورات إيجابية وشهدت الحالة الإنسانية في الميدان تحسنا ملحوظا. ومثال على ذلك الاتفاق الموقع في ٢٨ آذار/مارس الماضي بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تحسين الحالة الإنسانية في دارفور

وهو الاتفاق الذي حظي بالتقدير، كما تعلمون، من جانب المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في الإقليم.

سيدي الرئيس

إن مساعينا لمقاومة الضغوط الأمريكية لا يجب أن تصرفنا عن خطتنا الرامية إلى تسوية النزاع في دارفور. ومن ثم، فلابد لنا من التقدم بخطى حثيثة نحو إحراز تقدم فيما يتعلق بالحالة في هذا الإقليم، وفي مفاوضاتنا مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وإننا على ثقة من أن هذا كله سوف يؤدي إلى إفشال المخططات الأمريكية وانعزالها، وإلى إكسابنا المزيد من الاحترام والدعم الدوليين حتى يتسنى لنا إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في دارفور.

سيدي الرئيس

لقد أوجزت فيما سلف الملامح الرئيسية للجزاءات الأمريكية ونهجنا لمقاومة تلك الجزاءات واحتوائها عن طريق التحرك الجماعي بالتعاون مع أصدقائنا في المجتمع الدولي. وهذه أفكار سنوردها بالتفصيل في خطط وبرامج عمل من شأنها أن تفضي بنا إلى بلوغ مقاصدنا المنشودة.

وأود أن أؤكد من جديد أن رفضنا القاطع للإجراءات الأمريكية يجب أن يقترن بتأكيد موقفنا المبني على المبادئ، والذي من سماته حرصنا على تحقيق السلام في دارفور وفي جميع أنحاء السودان عن طريق الحوار السلمي وانفتاحنا على أي محاولة مخلصة لتقديم المساعدة من أجل رفض العنف والحرب وحماية مصالح بلدنا ورفاه شعبه.

وإني لأشكركم جزيل الشكر.